الفصل الثالث

المنهج التعليمي في ظل الألفية الثالثة

لقد تميز النصف الثاني من القرن العشرين بظهور متغيرات سياسية واجتماعية واقتصادية وعلمية وتكنولوجية عديدة أهمها : -

أولاً ، العولمة ،-

لقد انتهي العصر الذي كان في أمكان أي دولة أن تبقي وحيدة داخل حدود وطنها تنعم بخيراتها وكنوزها بينما تترك دولها المجاورة لها ؛ تعاني من مشكلات اجتماعية واقتصادية : كالفقر والجوع والمجاعة والبطالة والتخلف والإرهاب ذلك لأن ثورة المعلومات والتكنولوجيا والاتصالات اخترقت حاجزي الزمان والمكان وجعلت العالم قرية صغيرة وهذا ما يسمي بالعولمة أو الكوكبية أو الكونية .

و العولمة ليست وليدة القرن العشري أو الألفية الثالثة ؛ بل هي قديمة منذ القرن الخامس عشر ، وقد مرت بمراحل خمسة وهي : -

أ- **المرحلة الجنينية** : بأوربا في القرن الخامس عشر حتى منتصف القرن الثامن عشر بظهور المجتمعات القومية والأفكار الخاصة عن الفرد والإنسانية .

ب- **مرحلة النشوء** :- تبدأ تلك المرحلة منذ منتصف القرن الثامن عشر حتى عام ١٨٧٠ ، م حيث ظهرت في المجتمع الدولي دول غير أوربية وظهرت مفاهيم سياسية جديدة بالعلاقات الدولية .

ج- **مرحلة الانطلاق** :- بدأت منذ عام ١٨٧٠م حتى العشرينيات من القرن العشرين ؛ فقد ظهرت منافسات دولية ومفاهيم دولية وقومية وفردية مثل : جائزة نوبل ، ودورة الألعاب الأولمبية .

د- **مرحلة الصراع من أجل الهيمنة** :- بدأت منذ العشرينيات من القرن العشرين حتى الستينات منه حيث ظهرت المنظمات العالمية الدولية كالأمم المتحدة

واليونسكو واليونيسيف مع التركيز علي الموضوعات الإنسانية ، مثل : إلقاء القنبلة الذرية على اليابان .

هـ- **مرحلة عدم اليقين** :- وبدأت بعد الستينات من القرن العشرين ؛ حيث تم إدماج العالم الثالث في المجتمع الدولي ؛ حيث ظهرت أسلحة الدمار الشامل التي تهدد العالم بالفناء والدمار الشامل مثل الأسلحة الذرية وتبعها أيضًا ثورات العلم والتكنولوجيا و الاتصالات والاقتصاد .

إن ثورة المعلومات وثورة التكنولوجيا وثورة الاتصالات والسماوات المفتوحة بحيث ما يحدث في مكان ما من كوكب الأرض يعلمه كل سكان المعمورة في وقت حدوثه .

إن ذلك يتطلب من المؤسسات التعليمية مراعاة ما يلي :-

١. مراعاة البعد المستقبلي للتعليم حيث يجب أن نركز علي البعد الكيفي للتعليم من أجل التعليم ليس فقط للجميع وإنما أيضًا التعليم للتميز والتميز للجميع ، مع استمرار التعليم والتعلم الذاتي والمستمر مدى وطوال سنوات عمر الإنسان ، والعمل علي الاهتمام بجودة التعليم ورعاية المواهب والموهوبين بالإضافة إلي الاهتمام بالمتخلف والمتخلفين وباطيء التعلم وذوي الاحتياجات الخاصة من المكفوفين والصّم والبكم .

٢. إن سياسة التعليم يجب أن تهتم اهتمامًا خاصًا بسياسة التعليم مدى الحياة لأن الأمي في عالم الغد لن يكون ذلك الشخص الأمي الذي لا يعرف القراءة والكتابة وإنما ذلك الفرد الذي لم يتعلم ، كيف يتعلم ؟

٣. ومعني ما سبق يعني الاهتمام بتدريب الأفراد علي استخدام الكتب والمكتبات أي التربية المكتبية للأفراد ، وتدريب التلاميذ علي استخدام المكتبات الشاملة مراكز مصادر التعلم وأوعيتها الورقية وغير الورقية سمعية وبصرية وسمعبصرية .

٤. إن الأمي في اليابان وفي دول العالم المتقدمة ليس هو الذي لا يعرف أن يقرأ أو يكتب، وإنما هو ذلك الشخص الذي لا يستخدم الكمبيوتر و الانترنت .

وهناك عوامل عديدة ساعدت علي ظهور مفهوم العولمة منها : -

١. زوال النظام الدولي القديم وظهور نظام عالمي جديد فلقد كان النظام الدولي القديم يقوم علي قطبين كبيرين هما : الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي ؛ ولكن بعد انهيار الاتحاد السوفيتي انفردت الولايات الأمريكية بسيادة العالم ، فأصبحت هي القطب الأوحد والسيد الوحيد والآمر الناهي لكل العالم ؛ حتى أن أصبحت العولمة مرادفًا للأمركة ، وأنها عملة أمريكية وصناعة أمريكية تدعو إلى الاقتصاد الحر الرأسمالي وظهور ما يسمى الشركات متعددة الجنسيات مع الاهتمام بالتجارة العالمية أو ما يسمى بالجات ، وظهور مؤسسات التمويل الدولي كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي .

٢. تزايد المشكلات العالمية عابرة الحدود ومنها المخدرات والقرصنة والهجرة غير المشروعة كما يحدث لأمريكا ودول أوربا ، وهناك أيضًا تلوث البيئة والبحار والمحيطات والتطرف والإرهاب والقرصنة ، وظهور أمراض جديدة لم تكن معروفة من قبل مثل : السرطان والإيدز .

٣. ازدياد مشكلات دول العالم الثالث في أفريقيا حيث انتشرت المجاعات والمرض والأمية من فقرٍ وجهلٍ ومرضٍ ومشكلات وأزمات اجتماعية واقتصادية وسياسية و تعليمية وصحية ، وأيضًا صراع وحروب بين دولها كما نسمع ونري حاليًا .

٤. ازدياد نفوذ المجتمع المدني والشعبي المحلي والعالمي ، فقد ظهرت منظمات عالمية ومحلية وجمعيات و اتحادات دولية في حقوق الإنسان ، ومنظمة العفو الدولية وحماية البيئة ودعم مبادئ الحرية والديمقراطية ومراقبة الانتخابات وأيضًا جمعيات ضحايا الكوارث والحروب والنكبات ..... الخ .

٥. **اتساع مجالات العولمة وما نتج عنها من ضرورة اهتمام المؤسسات الثقافية والتعليمية بما يلي :-**

أ- يجب الاهتمام ببناء الإنسان العربي ، فإن بناء الإنسان واستثمار القوى البشرية أهم أنواع الاستثمارات لذلك يجب إعداد الأفراد جسميًا وعقليًا وخلقيًا وعلميًا وروحيًا وفنيًا .

إن ما يصرف علي التعليم لم يعد خدمة تقدم وإنما هو الاستثمار البشري الذي يحقق عائدًا ماديًا ملموسًا حاليًا ومستقبلاً .

ب- الاهتمام ليس فقط بالبعد الحالي للتعليم بل أيضًا الاهتمام بالبعد المستقبلي للتعليم وتسليح الأفراد بسلاحي العلم والمعرفة ، مسلحين أيضًا بالإيجابية والمرونة و القابلة للتدريب والمران والتغير من حرفة إلي حرفة ، ومن مهنة إلى مهنة ، ومن وظيفة إلى وظيفة أخري حسب الظروف والمتغيرات والأحوال .

ج- الاهتمام بإعداد الشباب لمواجهة تحديات المستقبل متسلحًا بسلاح العلم والإيمان متقبلاً تحديات المستقبل والقيم التي تتناسب مع قيم وتقاليد وعادات العرب والدين الإسلامي الحنيف .

يجب أن نعمل بالحكمة القائلة : "فكر عالميًا ونفذ محليًا "، ومراعاة لذلك فقد راعت كتب المشروع الأمريكي المقدمة هدية للشعب المصري الابتعاد عن الكتب الدينية والسياسية والتاريخية بما فيها من موضوعات و ما فيها من جدل وخلاف ونقاش فقد تم اختيار ناشرين ومؤلفين مصريين وعرب وقلة من الكتب المترجمة والأجنبية .

د- الاهتمام بتوضيح مفهوم العولمة وجوانبها الإيجابية والسلبية ، فنقبل ما يُناسبُنا ونرفض مالا يتفق معنا .

هـ - الاهتمام بالتعليم الذاتي والمستمر مدى الحياة .

ثانيًا ، ثورة المعلومات أو تفجر المعلومات :-

يعيش العالم حاليًا عددًا من الثورات ومنها : ثورة المعلومات فلقد كانت المعرفة تتضاعف ببطء شديد منذ فجر التاريخ ، ثم تضاعفت في الفترة من بداية التاريخ الميلادي حتى عام ١٧٥٠م ، ثم تتضاعف مرة ثانية من عام ١٧٥٠ إلى عام ١٩٠٠ م ، وتضاعفت مرة ثالثة من عام ١٩٠٠ إلى ١٩٥٠ ثم ازدادت تضاعفًا حتى أصبحت تتضاعف مرة كل عشر سنوات وأخيرًا منذ عام ١٩٨٥ م أصبحت تتضاعف مرة كل ٨سنوات .

إن المعلومات وقيمتها تفوق قيمة النقود ، فلو كان مع رجل جنيهًا ومع أخيه جنيهًا ولو تم تبادل النقود سيكون مع أحدهما جنيهان والآخر ليس معه نقود ، عكس

المعلومات فإذا كان مع أحدهما معلومة والآخر معه معلومة أخرى وتم تبادل المعلومات سيكون مع كلّ واحد منهما معلومتان .

إن المعلومات كالنَّهر الجارف يعبر الدول ويدخل الشوارع والحارات والبيوت والحجرات لذلك يجب أن نقدم المعلومات المناسبة للفرد المناسب في الوقت المناسب إن ما يستخدم في صناعة الأوعية الورقية كالكتب والدوريات من ورق لو صنع على شكل لُفافةٍ ورقية لأمكن تغليف الكرة الأرضية أكثر من سبع مرات في العالم الواحد .

ثالثًا ، الثورة التكنولوجية :-

عن الثورة العلمية والثورة التكنولوجية توأمان لا غني لأحدهما عن الآخر ، فالثورة العلمية سببًا لوجود الثورة التكنولوجية فالأولى تقدم النظريات والمبادئ والقوانين العلمية بينما تقدم الثانية المخترعات والأجهزة والمعدات والأدوات التي نتجت عن تطبيق القوانين العلمية .

ولعلنا نسمع حاليًا عن نواتج الكيمياء الحيوية والجينات الوراثية ونقل أعضاءٍ بشرية من جسم فردٍ إلى جسمِ فردٍ آخر ، ونحن نسمع أيضًا عن أسلحةِ الدّمار الشامل والقنابل الفسفورية والقنابل العنقودية ، ومن تستخدمه إسرائيل ضد الفلسطينيين في كفاحهم خير دليل علي ذلك ، فالتكنولوجيا ليست كلها خير أو كلها شر .

رابعًا ، ثورة الاتصالات السلكية واللاسلكية :-

إذا كانت ثورة الاتصالات أخذ محركات العولمة ؛ فإنها أيضًا نتيجة لما سبقها من ثورات العلم و التكنولوجيا ، إن ثورة الاتصالات قضت علي عوامل الزمان والمكان ، فلا حواجز ، ولا أسوار ، فقد تحولت كل الحدود إلي كيانات مسامية .

إن ما يحدث في أقصي دول العالم تتناوله وكالات الأنباء فورَ وقوعه من خلال السماوات المفتوحة والأقمار الصناعية والدش .

لقد تقاربت المسافات والأماكن ، فيمكن لرئيس مجلس إدارة شركة من الشركات متعددة الجنسيات أن يجتمع مع مجلس إدارته في مختلف القارات في وقتٍ واحد ومكان واحد و في مجال التربية والتعليم نجد التعليم عن بعد من خلال

الفيديو كونفرنس حيث يجتمع الوزير مع القيادات التعليمية في كلّ محافظاتِ مصر في وقت واحد .

وأما ما تقدمه السماوات المفتوحة لشبابنا من أفلامٍ جنسية وسلوكيات سيئة وبرامج خليعة ، وعادات وتقاليد لا تتفق مع عادات وتقاليدنا العربية والإسلامية لذلك يجب أن نأخذ ما يتفق معنا وننبذ ما يخالف ذلك .

خامسًا ، الثورة الديمقراطية :-

لقد نتج عن الثورات السابقة أن شاهد الفرد في كل مكانٍ مظاهر ممارسة الحرية والديمقراطية التي يمارسها الفرد في أمريكا وأوربا وقد حرصت أمريكا على تعميم مبادئ الحرية في دول العالم الثالث ، وقيام منظمات المجتمع المدني وحقوق الإنسان في الحرية والديمقراطية ووجود مجالس الشعب والشورى والمجالس المحلية تمارس أعمالها بحرية دون ضغط أو نفوذ أو تسلط .

سادسًا ، اقتصاد السوق أو اتفاقية التجارة الدولية (الجات) :-

من محركات العولمة اتفاقية التجارة الدولية (الجات) أو اقتصاد السوق حيث سقطت نظرية الاقتصاد الموجه والتطبيقات الماركسية .

ولذلك نجد شركات ومؤسسات ليست خاصة بوطنٍ واحدٍ ، وإنما هي متعددة الجنسيات تعمل في عدد كبير من الدّول في قاراتٍ متعددة .

فلم تعد الجنسية أو الوطنية هي أساس التّجارة أو السوق .

سابعًا ، عولمة الإنتاج :-

لقد نتج محرك عولمة الإنتاج عن اقتصاد السوق .

فالمعرفة لا وطن لها ؛ فهي عملة دولية وهذا تعلل قيمة رأس المال النقدي ، كما أن المواد الخام ، وتطوير وسائل النّقل والشّحن واكتشاف مواد الخام ؛ قلل الميزة النسبية لتوافر مواد الخام ، وأبرز مثال لذلك اليابان التي تستورد معظم المواد الخام والوقود .

إن إنتاج طائرة أو كمبيوتر أو سيارة منتج عالمي في كل مكوناتها !!

ثامنًا ، تغيرّ الخريطة الجيو سياسية العلمية :-

فقد نتج عن سقوط الاتحاد السوفيتي إنفراد الولايات المتحدة الأمريكية بالسيطرة العالمية وأصبحت القطب الأوحد بالعالم حتى أنهم قالوا : -

" أن العولمة تساوي الأمركة وهي عملة أمريكيه " ولقد نتج عن العولمة آثارًا جانبية منها : ضعف قوة الدولة وسيطرتها وآثارها السياسية والاجتماعية وأيضًا تأثيرها على الأمن والبيئة والثقافة ، وتقليص الهوية والانتماء من خلال تقليص القومية والوطنية والعرقية .

تاسعًا ، الانفجار السكاني :-

يواجه العالم حاليًا مشكلة الانفجار السكاني ، فمن المتوقع أن يرتفع عدد السكان من (٥,٥) بلايين نسمة إلي (٨,٥) بلايين نسمة عام ٢٠٢٥م .

الغريب أن ٩٥٪ من هذه الزيادة ستكون في الدّول النامية ، ولقد كان عدد سكان الوطن العربي (٢٢٠) مليون نسمة ازداد حاليًا إلى (٢٩٠) مليون نسمة .

أما مصر فقد كان عدد السكان يتضاعف مرة كل نصف قرن تقريبًا منذ أوائل القرن التاسع عشر حتى منتصف القرن العشرين ، ثم أصبح يتضاعف كل ٢٨ عامًا تقريبًا .

ولقد نتج عن الزيادة السكانية الرهيبة مشكلات في مصر والدول النامية منها : -

١. انتشار الأمية التعليمية والثقافية :-

حيث يتسرب أعدادٌ كبيرةٌ من الأطفال في سنّ الإلتزام .

وتعمل الدّولة علي توفير الإمكانيات البشرية والمادية للقضاءِ علي الأميّة لأن خسائرها تفوق ما يصرف للقضاءِ عليها ولذلك يجب إغلاق أبواب التسرب من المنبع .

ويجب أن نعي جيدًا دعوة الإسلام إلى العلم والقراءة فإنّ أول سورة نزلت علي سيدنا محمد [صلي الله عليه وسلم]سورة العلق (ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلَّذِى خَلَقَ) وكان الرسول [صلي الله عليه وسلم] يُطلق سراح الأسير مقابل أن يعلّم عشرة من المسلمين القراءة والكتابة ، فإن الأمي في عالم الغد هو الذي لا يستخدم الكمبيوتر .

٢. ازدحام الفصول الدراسية :-

وينتج عنها ازدياد الدروس الخصوصية .

٣. انتشار الدروس الخصوصية :-

ويؤدي ذلك إلي زيادة أنفاق الأسرة علي التعليم .

وقد نتج عن تلك المتغيرات التي حدثت في القرن العشرين تحديات واجهت الإدارة المدرسية وأهمها : -

٤. زيادة معدلات التغير :-

فالتغير السريع في عالم سريع حتى أصبح القرن الحادي والعشرين ، قرنًا للأحلام والأماني والتخيل والإبداع ، وأصبحت السيطرة علي الأشياء أمرًا غير ممكن في كل المجالات المادية والمعنوية ، فليس هناك ثبات في الأشياء وخاصة في مجال التربية والتعليم.

٥. زيادة معدلات الصراع والمنافسة :-

حيث زادت حدة المنافسة بين الأفراد والجماعات والدّول وأيضًا بين الأغنياء والفقراء ، وبين الهيئات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتربوية .

وهذا يتطلب من الإدارة المدرسية ؛ الحفاظ علي الشخصية الثقافية والثقافة العربية والإسلامية ، إن العالم اليوم وفي الألفية الثالثة يواجه تحديات كبيرة منها ؛ المنافسة العالمية والجودة والتميز هي التي ستحكم قوانين السوق حيث تصبح الدولة التي تملك ميزة نسبية في الإنتاج والجودة هي التي تستطيع أن تملك السوق وتتحكم فيه .

ومن هنا تبرز أهمية التعليم باعتباره أحد مجددات إنتاجية أي دولة لأنه مجدد إنتاجية أفرادها من خلال تزويدهم بالخبرات الجديدة والقدرات المتميزة التي تكون سلاحًا قويًا للأفراد والجماعات .

لقد كان الصراع والمنافسة علي المواد الخام واستعمار دولها ، أما الآن وأصبح الصراع علي الأسواق والسيطرة عليها والمستهلكين بها ولذلك فهي لا تهتم بتقوية صناعات الدول النامية حتى تصبح أسواقًا رائجةً لصناعاتهم .

إن الاستثمارات الأجنبية والاعتماد عليها قد تؤدي إلي كوارثٍ ونكباتٍ حيث تركز الاستثمارات علي مصالحها الاقتصادية دون النظر لمصلحة الدول والأفراد ، وهذا يوضح التحدي العالمي للتعليم وللدولة وكيانها .

إننا نواجه منافسة عالمية حيث يصبح العالم سوقًا واحدًا لا مكان فيه للضعفاء .

وعلي المستوي التعليمي نجد منافساتٍ إقليميةً من دول الجوار ، إننا أمام منافسة عالمية وإقليمية تحتاج خبرات وقدرات متميزة تنافس قدرات وخبرات الدول الأخرى .

فنحن نعيش اقتصاد السرعة وليس اقتصاد الوفرة ويتم ذلك من خلال : -

أ- تطوير التعليم لإكساب الأبناء القدرات والخبرات التكنولوجية و تضييق الفجوة الحضارية مع العالم المتقدم .

ب-الحرص علي السلام الاجتماعي والتماسك الأسري في ظل ثورة العلم و التكنولوجيا.

٦. زيادة حركة العولمة الإدارية فكرًا وتنفيذًا :-

لقد أصبحت العولمة أمرًا واقعًا يجب التأقلم معه ، فالعولمة الثقافية أحد الأسلحة الفتاكة لكثيرٍ من شعوبِ العالمِ التي ليست لديها القدرة علي الدفاع عن هويتها ومصادر ثقافتها ؛ وهي أفتك أنواع الأخطار علي الدول النامية حيث تعمل علي تقارب ثقافات الشعوب وذوبان الفوارق الحضارية بينهما ، وسيطرة الثقافة الوافدة علي الثقافات المحلية.

لقد أصبحت الثقافات الوافدة في متناول كل الشعوب بسبب ثورة المعلومات وثورة الاتصالات ووسائل الإعلام المختلفة .

وهذا يتطلب الحفاظ علي الهوية الثقافية العربية والإسلامية التي تحافظ علي كرامة الإنسان في وطنه وعلي تقاليده وعاداته وقيمه المجتمعية .

وأن تأخذ الإدارة المدرسية بالتجديد والتحديث في نظمها التعليمية مع الاحتفاظ بالأصالةِ الثقافيةِ والهويةِ الوطنية والعربية والإسلامية .

٧. سرعة التغيرات التكنولوجية :-

لقد تميزت الألفية الثالثة بالتغيرات العلمية والتكنولوجية أو ما يسمي بثورة المعلومات وثورة التكنولوجيا .

ولقد تم اعتماد الإدارة المدرسية في الدول المتقدمة على التغيرات التكنولوجية على كافة المستويات التعليمية في تحديد مقياس الذكاء وتوزيع التلاميذ في الفصول حسب مستوي الذكاء والعمر والعقل والميول العامة والخاصة .

ولقد أصبح التنافس بين المؤسسات التعليمية علي حُسن استخدام الوسائل التكنولوجية وتحقيق أعلى درجةٍ من الموضوعية في تقييم العمل التربوي من حيث المخرجات ومناسبتها للبيئات المختلفة .

ويجب أن تكون الإدارة المدرسية علي معرفة ووعي بما يأتي : -

أ- معرفة درجة التطوير التكنولوجي العلمي في العملية التعليمية ، واقتناء الوسائل التكنولوجية التي تتميز بالتبسيط وسهولة الاستخدام وتوصيل المعلومات .

ب- الاعتماد علي التكنولوجيا في تغيّر أنماط العملية التعليمية للأفضل لصالح المعلم والتلميذ معًا ، وتكوين علاقة إيجابية تبادلية بينهما .

وإن استخدام الإدارة التعليمية للوسائل التكنولوجية الحديثة تساعد علي تحقيق التعليم في سهولةٍ ويُسر ، وتقدم كل جديدٍ ومفيدٍ من أجل تعليمٍ أسهل وأفضل .

ج- تحقيق مكانة أقوى وأكبر للمؤسسة التربوية :-

وذلك من خلال حسن استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة لتحقيق مكانة قوية وكبيرة للمؤسسات والمدارس والمعاهد التعليمية ؛ شأنها شأن بقية المؤسسات الاقتصادية التي استخدمت تلك الوسائل .

٨. تغير طبيعة قوي العمل :-

إن ما يدرسه الطالب في المدارس والجامعات يختلف عما يحتاجه سوق العمل وقوي العمل ، إن الإنتاج في الموجه الثالثة هو إنتاج مفصّل لمجموعةٍ معينة من المستهلكين في موجاتٍ قصيرةٍ تتغيّر بسرعةٍ من نوعيةٍ إلى أُخرى في مواجهةِ أذواقٍ تتغير باستمرارٍ دائم لأنَّ العلم يشكل الجُزء الهام في رأسِ المالِ حيثُ أنّ المعلومات أصبحت تقلل من الاعتماد علي رأس المال .

لقد نتج عن ذلك عدم تلاؤم أعدادِ ونوعياتِ الخريجين مع طبيعة قوي العمل ومتطلبات سوق العمل .

وهذا يتطلب إحداث ثورة في المجال التعليمي ليتلاءم مع متغيرات سوق العمل ومتطلباته ، ويجب أن يراعي التعليم المستقبلي البعد الكمي والكيفي والعالمي وأن يتصف الأبناء بالمثابرة والشجاعة وعدم التراخي والكسل حتى يكونوا علي درجةٍ عاليةٍ من التفاعل مع كل جديدٍ ومفيدٍ وتتميز الثورة الثالثة التي نعيشها حاليًا بإنتاج الخدمات ، وإنتاج سلعٍ ومنتجاتٍ سريعةِ التغيّر بسبب تغيّر أذواقِ المستهلكين .

إن الإنتاج في عصرنا الحالي يتميز بإنتاجِ السُّرعةِ ويركز علي المعرفة ، إنها ثورة تعتمد علي الفكر والعلم والابتكار ، إن الإنتاج في الثورة الثالثة إنتاج عجيب وغريب ولعلّنا نسمع عن زراعةٍ بلا زراعٍ وبلا مزارع .

ويتضح ذلك في إنتاج موادٍ معمليةٍ مثل مادة الثوماتين السكرية التي تنافس قصب السكر والبنجر أو مادة الفانيليا !!

وهذا يتطلب أن يخرج التعليم الجامعي مفكرين وعلماء علي مستوى علمي كبير جدًا .

٩. عجز الموارد الاقتصادية المتاحة وندرتها :-

يتعرض العالم اليوم لعجزٍ في الموارد الاقتصادية سواء مادية أو فنية أو بشرية .

فعلي سبيل المثال فإن استخدام الورق في صناعة الأوعية الورقية كالكتب والدوريات قد أدي إلي قطع كثير من الغابات لاستغلالها في صناعةِ الورق حتى أن الورق لو صنع علي شكل لفافة لأمكن تغليف الكرة الأرضية به أكثر من سبع مرات سنويًا ؛ مما دعي العلماء إلي التفكير في بدائل أُخري غير الورق من وسائل سمعية وبصرية وسمعبصرية وما يحدث للورق يحدث في كثيرٍ من المواد الغذائية كالقمح والشعير وصناعة الخبز من بدائل أُخرى .

ولذلك فقد انتشرت أنواعٌ أخرى مختلفة من التعليم والاستثمار لكي يصبح الخريج في حيّز الندرة والطلب السريع عليه ، فيرتفع أجره وتعلو قيمته وتنعدم بطالته ، وهذا بالطبع ينعكس علي نوع التعليم والتخصصات المطلوبة والمقررات الدراسية التي تتفق مع احتياجات سوق العمل .

ولعلنا نسمع عن الجامعات والمدارس الاستثمارية الخاصة التي تقدم تعليمًا متميزًا والحصول علي شهادات الأيزو؛ مما جعل الجامعات المصرية والمدارس الحكومية تُحاول الإقتداء بها.

ونسمع أيضًا عن المستشفيات الاستثمارية الخاصة التي تُقدم خدمات صحية متميزة مما جعل المستشفيات الحكومية تحاول الإقتداء بها وتخصيص أجنحة منها للعلاج بالأجر لتحسين الخدمة المجانية أيضًا.

وما حدث في الجامعات والمدارس والمستشفيات حدث أيضًا في كلّ المجالات الاقتصادية كالبنوك الاستثمارية والأجنبية، وتقليد البنوك المحلية تلك البنوك في تقديم خدماتٍ للعملاء وأيضًا في المحلات التجارية الكُبرى والسوبر ماركت وغيرها.

لذلك يجب أن تواجه الإدارة المدرسية هذا التحدي الحقيقي للوصول إلي مخرجات جيدة، لأن العالم في الألفية الثالثة لن يقبل إلاّ الجيد والتميز والمستوى المرتفع ولابد أن تعتمد الإدارة المدرسية علي وسائلٍ علميةٍ عاليةَ المستوى لتصل إلي التوازن المطلوب بين الندرة والجودة الشاملة للتنافس الناجح في عالم لا مكان فيه للضعيف المتخاذل.

إن من أهم سمات الموجة الثالثة؛ التكتلات والتحالفات الاقتصادية، فالسوق الأوربية المشتركة تتاح لدول أوربا المتقدمة وهي حوالي (٣٥٠) مليون نسمة يضاف إليها أوربا الشرقية كالإتحاد السوفيتي السابق، فيصل السُّكان إلى (٨٥٠) مليون نسمة، وكل ذلك فيها نجاحات وتجارب في ألمانيا وروسية.

وإذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية القوة الأولى في القرن العشرين، فقد أخذت دول أُخرى تدخل مجال منافستها كالصين التي يبلغ تعدادها (١,٢) مليار نسمة.

إن دخل الصين المارد القادم سيفوق الدخل القومي لأمريكا لقد أثبت صندوق النقد الدولي زيادة القوة الشرائية للصينيين بحيث أصبح الدخل القومي للفرد الصيني (١٦٠٠) دولار بدلا من (٣٦٠) دولار.

إننا نعيش في عصر التكتلات والتحالفات، ولذلك يجب تفعيل السوق العربية المشتركة ومجلس التعاون الخليجي .... الخ.

١٠. التحول من الفكر الاقتصادي إلي الفكر المعرفي :-

لقد قامت الثورات الزراعية والصناعية والاقتصادية علي فكر اقتصادي ، أما الآن ومع الموجه الثالثة والألفيه الثالثة ، فقد تحول الفكر الاقتصادي إلى معرفي .

إننا نعيش حاليًا الثورة المعرفية التكنولوجية أو ثورة المعلومات ، لقد تفوقت قيمة المعلومات علي قيمة النقود .

فلو كان مع أحد الأشخاص جنيهًا أو دولارًا ومع أخيه جنيهًا آخر أو دولارًا آخر وأعطي الأول للثاني ما معه سيكون مع الثاني جنيهان أو دولاران والأول ليس معه مالاً !!

بينما يحدث العكس لو كان مع الأول معلومة ومع الآخر معلومة أخرى وتم تبادلهما سيكون مع كل منهما معلومتان !!

إن الإدارة المدرسية يجب أن تتعامل مع هذا الفكر الجديد برؤيا جديدة وبأسلوب تربوي جديد ، إننا أمام ثورة المعرفة وثورة المعلومات والتكنولوجيا وأيضًا ثورة الاتصالات نحن أمام تحدٍ حقيقيّ يتمثل في السماوات المفتوحة والأفكار والمعارف والقيم الوافدة وهذا يتطلب أن نأخذ كل ما هو نافع ومفيد ، فقد وجدت مجالات مواد جديدة ومجالات صناعة الفضاء والطيران والإنسان الآليّ والكمبيوتر والوسائل المتعددة وصناعات الاتصالات .

وهذا يتطلب أن نخطط لنظامنا التعليميّ بمفهومٍ عالميّ أي نُفكر عالميًا وننفذ محليًا.

يجبُ أن تهتم باللغاتِ الأجنبيةِ بالإضافةِ إلى لغتنا القومية العربية حتى نقرأ الفكر الأجنبي ، فلقد وجدت لغات جديدة مهمة علي ساحة المعرفة مثل : اللغة اليابانية والصينية ، لقد آن الأوان أن يصبح تدريس الكمبيوتر أو الحاسب الإلكتروني جزءًا هامًا من مناهجنا بالمدارس والجامعات !!

يجب الاهتمام الأكثر بمادة الرياضيات والطبيعة والارتباط الوثيق بين الطبيعة والرياضة ، وبين الكيمياء والطبيعة ، وبين الكيمياء والأحياء ، وبين الطبّ والهندسة ، وبين القانون والتجارة .

ولهذا يجب أن تكون مادة الرياضيات على قائمةِ اهتماماتنا مع الاهتمام بالتربية الخلقية والتربية الدينية ، والتربية القومية حتى نستطيع أن نتغلب علي ظاهرة "تكنوبول" أي سيطرة التكنولوجيا علي الحضارة والثقافة ، إن القرن الحادي والعشرين قرن العالمية حيث تزول الوطنية والدولة .

يجب أن يكون التعليم الأساسي ليس للمرحلة الإعدادية فقط ؛ بل يمتد إلي مرحلة التعليم الجامعي . إننا نريد التعليم المتميز والتعليم للجميع والاهتمام بالمواهب والموهوبين ، يجب أن نهتم بالإعداد الجيّد والتدريب المستمر من خلال التعليم المستمر مدى الحياة .

١١. عدم استقرار الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية :-

لقد نتج عن التغيّرات السريعة في الألفية الثالثة تغيرًا سريعًا في الأوضاعِ الاجتماعيةِ والثقافيةِ والاقتصادية ؛ فقد أدى ذلك إلي وجودِ تحدياتٍ وصعوباتٍ تقابل الإدارة المدرسية وتعترض طريقها ، وتنعكس علي سلوك التلاميذ والطُلاب والمعلمين .

ويلاحظ تأثير ذلك علي الاقتصاد المحلي والقومي والعالمي وما يصاحبه من انتعاشٍ وانكماشٍ ورخاء وكساء وبطالة وأمل ويأس ..... الخ .

والمجتمعُ المدرسي من أهم وسائل التناقل الثقافي والتمازج الاجتماعي ، ويجب تنقية المجتمع القومي أولاً ، ثم التفاعل مع المجتمع العالمي ثانيًا ، حتى نأخذ بكل ما هو صالح من ثقافات العالم والتي تتفق مع قيمنا وعاداتنا وتقاليدنا وديننا ، وننبذ ما هو ضار بنا و بأولادنا والأجيال القادمة ، حتى نزود الأجيال الحالية والمستقبلية بكل عوامل القوة التي فينا من قيم روحية سماوية ، وعادات وتقاليد عربية وإسلامية .

١٢. زيادة عدد وحجم دور جماعات النقد والتقويم : -

قد يُطلق على جماعاتِ النقد والتقويم في المجتمعات الشرقية والعربية (جماعات الضغط من أجل الإصلاح والتطوير) ؛ وهي علي مستوى الإدارة المدرسية نجد جماعات الأمناء ، ومجلس الآباء والمعلمين ، مجلس إدارة المدرسة ، مجلس إدارة الصف الجماعات والجمعيات الأهلية والمجتمع المحلي .

لكن نتساءل : كيف يمكن للإدارة المدرسية أن توازن بين متطلبات المناهج التعليمية ووسائل التقويم الوزارية والمجتمعية ؟

ويجب أن تتقبل الإدارة المدرسية التفاعل مع جماعات النقد والتقييم وأن تضع كل المطالب التي تنادي بها تلك الجماعات موضع المنافسة التربوية للأخذ بها والعمل بمتطلباتها حتى تقوم تلك الجماعات بدورها الرقابيّ والتوجيهيّ .

وقد أخذت الإدارة المدرسية ووزارة التربية والتعليم بمجالس التقويم حديثًا حيث استحدثت نظام مجلس الأمناء بالمدارس والإدارات التعليمية والمديريات التعليمية كنموذج للجماعات التقويمية .

١٢. تعقد معايير نجاح الإدارة واختلاف معايير الاختبار :-

سوف تختلف معايير نجاح الإدارة المدرسية عما كُنَّا نعيشه أمس واليوم ، حيث سيكون معايير اختبار مدير المدرسة من خلال مجموعة معايير وأهمها : -

أ- الاعتراف بعنصر الزمن والقدرة علي إدارة الوقت .

ب- المحافظة علي مكانةِ المدرسةِ في موقعها الوسيط بين الأهداف العُليا للوطن والأهداف الخاصة للبيئة .

ج- القُدرة علي تحقيق أفضل توازن بين الحاضر والمستقبل ، ويُمكن أن نوجز أهم معايير الاختيار لمديري الإدارات المدرسية فيما يلي :-

١. معيار الشخصية وقوة الشخصية ومُحصلاتِ القوة .
٢. معيار الخبرة ومحصلاته ؛ الأداء الجيد والناجح للعمل .
٣. معيار الابتكار ومحصلاته ؛ التجديد .
٤. معيار التقبل ومحصلاته ؛ حسن القيادة .
٥. معيار التميز ومحصلاته ؛ القدرة علي المنافسة .

ولذلك فإن الإدارة المدرسية الناجحة لها مقومات عقلية تتميز بالطلاقة الفكرية ومرونة تلقائية و أصالة والقدرة علي التداعي البعيد ، وتتميز القيادة أيضًا بمقومات نفسية واجتماعية وأخلاقية وقيادة جماعية وتحقيق التوازن بين السلوكيات المحلية والقومية والعالمية ومتطلباتٍ مهاريةٍ : كالاستشعار بالمستقبل وتحليل البيانات والمعلومات والموارد، والقدرة علي اتخاذ القرارات الاستراتيجية .

قائمة المصادر المرجعية

١. أحمد ، أحمد إبراهيم . الإدارة المدرسية في مطلع القرن الحادي والعشرين .- القاهرة : دار الفكر العربي ، ٢٠٠٣م .

٢. أحمد ، أحمد إبراهيم . نحو تطوير الإدارة المدرسية .- القاهرة : دار المطبوعات الجديدة ، ١٩٩١م .

٣. الرشيدى ، أحمد كامل . مشكلات الإدارة المدرسية في الألفية الثالثة .- القاهرة : مكتبة كوميت ، إيداع ٢٠٠٠ م .

٤. زكى نبيلة ... [وأخ] - المناهج : تخطيطها - تقويمها وتطويرها .- طنطا : كلية التربية ، ١٩٩٠ م .

٥. زيتون ، كمال عبد الحميد . تكنولوجيا التعليم في مصر : المعلومات والاتصالات . - ط ٢.- القاهرة : عالم الكتب ، ٢٠٠٠م .

٦. شحاته ، حسن . رؤية تربوية وتعليمية متجددة بين العولمة و العورية .- ط ١ . - القاهرة : دار العالم العربي ، ١٤٢٩ هـ = ٢٠٠٨م .

٧. شحاته ، حسن . الطفل والقراءة .- القاهرة : الهيئة المصرية . العامة للكتاب ١٩٨٩م.

٨. الشيمى ، حسني عبد الرحمن . القراءة في عصر التقنيات .- ط ١ . - القاهرة : العربي للنشر والتوزيع ، ١٤١٢ هـ = ٢٠٠١م .

٩. شريف ، محمد عبد الجواد . أنشطة المكتبات ومراكز مصادر التعليم .- دسوق ، كفر الشيخ : العلم والإيمان للنشرة التوزيع ، ٢٠٠٨م .

١٠. عبد العال ، هدي محمد . التطوير الإداري والحكومة الالكترونية .- القاهرة : دار الكتب المصرية ، ٢٠٠٦م .

١١. عبود ، عبد الغني . إدارة التعليم في الوطن العربي . - القاهرة : دار الفكر العربي ١٩٩٥ م .

١٢. قاسم ، حشمت . خدمات المعلومات : مقوماتها وأشكالها .- القاهرة : مكتبة غريب ١٩٨٣ م .

١٣. قاسم ، حشمت . المكتبة والبحث .- القاهرة : مكتبة غريب ، إيداع ١٩٨٣ م .

١٤. مصطفي ، فهيم . القراءة : مهاراتها ومشكلاتها .- القاهرة : مكتبة الدار العربية للكتاب ، ١٩٩٨ م .

١٥. نجيب ، أحمد . أدب الأطفال . - ط ٢ . - القاهرة : دار الفكر العربي ، ١٩٩٤ م .